تاريخ استقبال المقال: 2017/10/17 تاريخ قبول نشر المقال: 2017/12/26 تاريخ نشر المقال:2018 /01/21

تداعيات أزمة العنف في الجزائر على قطاع التربية والتعليم

– دراسة ميدانية بولاية جيجل –

The effects of the violence crisis in Algeria on the education sector

- in Jijel city-

عبد الحق مجيطنة
جامعة جيجل . الجزائر

Abdelhak MEDJITENA
University of Jijel - Algeria

ملخص:

جاءت هذه الدراسة السوسيولوجية من أجل إيجاد العلاقة الارتباطية بين العنف الاجتماعي والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري خلال حقبة تاريخية هامة من تاريخ الجزائر المعاصرة، في محاولة حثيثة من أجل رصد التأثيرات البنائية التي تركها العنف والعنف المضاد الممارس خلال هذه الفترة الزمنية على المؤسسات التربوية للمجتمع الجزائري في ولاية جيجل. وهذا في سبيل رصد ومعالجة آثار هذه التحولات الاجتماعية، والخلوص إلى حلول علمية يتم بموجبها تمهيد انتقال سليم وسلمي للأنساق الاجتماعية الجزائرية من مرحلة مجتمع ما قبل الأزمة الأمنية إلى مرحلة مجتمع ما بعد الأزمة الأمنية.

الكلمات المفتاحية: أزمة أمنية؛ عنف اجتماعي؛ تغير اجتماعي؛ قطاع التربية؛ تسرب مدرسي.

Abstract:

This sociological study aims at finding the link between social violence and social change in Algerian society during an important historical period in the history of modern Algeria in an effort to monitor the structural influences left by violence and counter-violence during this period of time on the educational institutions of Algerian society. Jijel city. This is in order to monitor and address the effects of these social transformations and to find scientific solutions whereby a smooth and peaceful transition of the Algerian social patterns from the pre-crisis security stage to the post-crisis security community.

Keywords: *security crisis; social violence; social change; education sector; school dropout.*

مقدمة:

إن أهمّ ما يمكن ملاحظته من تغيّرات بنيوية جوهرية بفعل الأزمة الأمنية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، هو حركة الهجرة السكانية الواسعة نحو التجمعات السكانية الحضرية التي تتسم بالأمن أكثر من تلك التجمعات السكانية الثانوية والمبعثرة . خاصة من المناطق الريفية ذات الطبيعة الجبلية . وبالتالي اكتظاظ المدن الجزائرية بالنازحين الجدد على المدينة، وما انجرّ عنه من تحولات اجتماعية على جميع المستويات: الثقافية والاقتصادية والديمغرافية... الخ، بحثا عن ظروف معيشية وأمنية أحسن، الأمرُ الذي أدى إلى ظهور خلل في النسيج الاجتماعي في المدينة. كما ظهرت مشاكل اجتماعية مصاحبة لهذا النزوح الريفي، كاكتظاظ المدارس والمؤسسات التربوية ومؤسسات التكوين، وزيادة الضغط على المؤسسات الصحية، وارتفاع الطلب على سوق العمل... الخ. وغالبا ما يكون تأثير العنف والعنف المضاد عميقا وطويل الأمد على البنية الاجتماعية، ومنتجا لتناقضات اجتماعية مؤثرة تستمدّ أبعادها من مجموعة الأفعال الاجتماعية المرتبطة بالتغير الاجتماعي. إن أزمة التحول الاجتماعي تكشف بوضوح عن الصعوبات المصاحبة لتغير المجتمع، وعليه فإن الواقع الاجتماعي الجزائري الجديد قد تجلّى من خلال مجموعة من المظاهر الاجتماعية العامة، يمكن إيجازها في النقاط التالية: ارتفاع الضغط على المؤسسات التعليمية، والاختلال الموضوعي بين حجم استيعابها والتدفق المكثف للتلاميذ النازحين مع عائلاتهم على مختلف الأطوار التعليمية، وبالتالي التسرب المدرسي الإجباري، والطرد الإداري من المدرسة مع عدم قدرة مراكز التكوين المهني على استيعاب المتسربين من المدرسة... الخ.

فمع الخسائر الفادحة التي تكبّدها قطاع التربية على مستوى الهياكل والمؤسسات التربوية بفعل أعمال الحرق والتخريب والغلق القسري... مما يعني فقدان مناصب شغل معتبرة وتسرب أعداد هائلة من التلاميذ بفعل فقدانهم لمقاعدهم البيداغوجية. حيث أن ظاهرة العنف والعنف المضاد في المجتمع الجزائري بفعل تأثيرها في البنية الديمغرافية عندما أدت إلى هجرة السكان من الريف نحو المدينة: أو التجمعات الحضرية الأساسية والثانوية، بأعداد كبيرة، وبشكل فردي وجماعي، قد أحدثت تغييرا واضحا في بنية المجتمع الجزائري على المستوى الديمغرافي، من حيث توزيع السكان بين الريف والمدينة، قد أدى إلى سلسلة تغييرات بنيوية على مستوى البنية التربوية للمجتمع الجزائري. فمع هذه الزيادة السريعة في حجم المدينة وحجم سكانها تصبح المشاكل التربوية نتيجة حتمية ومنطقية، وبالتالي فإن المدارس الموجودة لا تتمكن من استيعاب الأولاد والبنات الذين وصلوا إلى سن التعليم، وهو نتيجة منطقية لهذا التغير الديمغرافي. ولعل أهم مشكلة هي المتعلقة بتربية وتعليم الأطفال النازحين من المناطق الريفية؛ أي الأطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة في مدارسهم الواقعة في المناطق الريفية شاغرةً، والتحقوا أو حاولوا الالتحاق بمدارس ومؤسسات التربية في المناطق التي هاجروا إليها، وما ينجرّ عن هذه الظاهرة من مشاكل تربوية تتعلق بعدم قدرة المؤسسات التربوية على استيعابهم، وبالتالي تظهر مشاكل تتعلق بالاكتظاظ الصفي والتسرب المدرسي... الخ.

1 . تداعيات الأزمة الأمنية على التوزيع الديموغرافي للسكان:

إن ظاهرة العنف والعنف المضاد في المجتمع الجزائري بفعل تأثيرها في البنية الديمغرافية عندما أدت إلى هجرة السكان من الريف نحو المدينة: أو التجمعات الحضرية الأساسية والثانوية، بأعداد كبيرة، وبشكل فردي وجماعي، مما أحدث تغييرا واضحا في بنية المجتمع الجزائري على المستوى الديمغرافي، من حيث توزيع السكان بين الريف والمدينة، قد أدى إلى سلسلة تغييرات بنيوية على مستوى البنية التربوية للمجتمع الجزائري. فمع هذه الزيادة السريعة في حجم المدينة وحجم سكانها (زيادة الكثافة الفيزيقية) تصبح المشاكل التربوية نتيجة حتمية ومنطقية، وبالتالي فإن "عدم كفاية الخدمات اللازمة لمواجهة حاجات الأفراد وهي تتمثل في عدم كفاية المياه والمجاري والإنارة والبريد والخدمات، أو المدارس الموجودة لا تتمكن من استيعاب الأولاد والبنات الذين وصلوا إلى

سن التعليم، أو المستشفيات لا تكفي المرضى."[1] هو نتيجة منطقية لهذا التغير الديمغرافي. مما يعني تفاقم المشاكل الصحية والتربوية؛ أي تفاقم المشاكل على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولعل أهم مشكلة هي المتعلقة بتربية وتعليم الأطفال النازحين من المناطق الريفية؛ أي الأطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة في مدارسهم الواقعة في المناطق الريفية شاغرةً، والتحقوا أو حاولوا الالتحاق بمدارس ومؤسسات التربية في المناطق التي هاجروا إليها، وما ينجرّ عن هذه الظاهرة من مشاكل تربوية تتعلق بعدم قدرة المؤسسات التربوية على استيعابهم، وبالتالي تظهر مشاكل تتعلق بالاكتظاظ والتسرب... الخ.

يتكون النسق الاجتماعي الكلي من مجموعة أنساق فرعية . وفق الطرح البنائي الوظيفي . والنسق التربوي كنسق فرعي، هو فرع أساسي مكون للنسق الكلي (المجتمع). و"إن العلاقة بين التربية ومسار المجتمع العام أو الخاص هي علاقة دينامية وتبادلية. فحيث شهد المجتمع البشري ازدهارا عاما أو ازدهارا اقتصاديا رافقه ازدهار تربوي والعكس صحيح."[2] والنسق التربوي في المجتمع هو من بين أهم الأنساق الاجتماعية وأكثرها تأثيرا في البناء الاجتماعي، وعليه فإن أي خلل يصيب النسق التربوي سوف يؤثر بالضرورة في النسق الاجتماعي الكلي. فليس النسق التربوي نسقا مستقلا عن النسق الكلي (المجتمع)، إن هذه الفرضية تدفعنا نحو ربط التحليل السوسيولوجي للظاهرة التربوية بالتحليل السوسيولوجي للظاهرة الديمغرافية والظاهرة الاقتصادية، وتجعلنا نربط مؤشر التربية بالمؤشر الديمغرافي والمؤشر الاقتصادي في هذه الدراسة. لقد رأينا عند تحليل المعطيات الخاصة بالتساؤلين الفرعيين المتعلقين بالمؤشر الديمغرافي والمؤشر الاقتصادي أن البنية الاجتماعية الجزائرية قد تغيرت بشكل ملحوظ على المستوى الديمغرافي والمستوى الاقتصادي، "وترافق هذه التغيرات البنيوية الاجتماعية . الاقتصادية تغيرات اجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والجماعات."[3] فعند حدوث تغير اجتماعي، تتغير أشكال التنظيم الاجتماعي، مثل ظهور الأسرة النووية التي تتكون من "الزوج والزوجة وأطفالهم."[4] ومعها تتغير البنية الثقافية والتربوية . باعتبارها نسقا فرعيا . لتتماشى مع التغير الحاصل على مستوى النسق الكلي للمجتمع.

إن المعطيات الميدانية التي تم رصدها بواسطة الاستمارة والمقابلة الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، تبين أن هنالك نزوعا نحو تكوين الأسرة النووية القليلة العدد، حيث يميل أرباب الأسر إلى الاستقلال بأسرهم في مسكن خاص مستقل عن العائلة، يضم الزوج والزوجة والأبناء في الغالب. إن المعطيات الميدانية تشير إلى أن نسبة الأسر التي تتكون من مجموع يتراوح عددهم بين فردين وخمسة أفراد قد بلغ 12% فقط قبل الهجرة، أما بعد الهجرة فقد ارتفعت نسبتها إلى 23%، مما يعني أن هنالك ارتفاعا في نسبة الأسر الصغيرة العدد التي تتكون من زوج وزوجة و3 أبناء على الأكثر. في مقابل ذلك نجد أن نسبة الأسر التي تتكون من مجموع يتراوح عددهم بين ستة أفراد وعشرة أفراد قد بلغ 47% قبل الهجرة، أما بعد الهجرة فقد انخفضت نسبتها إلى 45%، مما يعني أن هنالك انخفاضا طفيفا في نسبة الأسر المتوسطة العدد. في مقابل ذلك نجد أن نسبة الأسر التي تتكون من مجموع يتراوح عددهم بين عشرة أفراد وخمسة عشر فردا قد بلغ 41% قبل الهجرة، أما بعد الهجرة فقد انخفضت نسبتها إلى 32%، وهذا يدل على أن نسبة الأسر الكثيرة العدد قد عرف انخفاضا ملحوظا بعد الهجرة.[5] إن هذه المعطيات تؤكد أن المجتمع الجزائري بعد أزمة العنف التي دفعت به للنزوح نحو المدينة، قد أصبح أكثر ميلا لتشكيل أسر ذات عدد قليل مقارنة به قبل أزمة الهجرة، وهذا بدوره يؤكد أن هنالك إعادة هيكلة اجتماعية من أجل التلاؤم مع الظروف الجديدة، خاصة على المستوى الاقتصادي للاسرة الجزائرية، وبالخصوص على مستوى ظروف السكن والإقامة وتوفير لقمة العيش وباقي الشروط الضرورية للحياة الجديدة.

إن التغير الاجتماعي الطارئ على بنية المجتمع الجزائري يقتضي بالضرورة تغيرا اجتماعيا على مستوى النسق التربوي، والتغير على مستوى النسق التربوي يقتضي بالضرورة تغيرا اجتماعيا، حيث "ترتبط المدرسة بالمجتمع المحلي والمجتمع. فالمدرسة تعتبر جزءً من النسق الاجتماعي الذي يمثل المجتمع ككل. فهي تتأثر بالمجتمع المحلي والمجتمع

وتؤثر فيهما."[6] وكما رأينا مما سبق فإن المجتمع الجزائري يسعى نحو التحضر كنتيجة لظاهرة العنف والعنف المضاد. والحضرية (Urbanisme) هي: "مجموعة من التقنيات المتصلة بتصميم المدن والمستوطنات البشرية (الحجم، والتوزيع، والحد، الجمال)."[7] و"الحضرية أو المدنية تشير إلى طريقة الحياة المميزة لأهل المدن الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا معينا في حياتهم وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي. فالناس يجب أن يتكيفوا نفسيا مع متطلبات المدينة. وأحد مظاهر هذا التكيف هو جعل سلوكهم مطابقا لسلوك رفاقهم من الحضريين."[8] وعليه فإن أي إخفاق في تبني قيم المدينة من طرف السكان النازحين من الريف سوف يؤدي بالضرورة إلى إخفاق النظام الاجتماعي الجديد، مما يهدد بتحولات اجتماعية أخرى، هي كذلك لها أبعادها وتأثيراتها الاجتماعية القريبة والبعيدة المدى. "والحضرية في الواقع هي نوع من التكيف أو التلاؤم مع الحياة المجتمعية بدلا من الحياة الجماعية."[9] ليس من خلال تبني القيم الحضرية الجديدة فحسب، بل من خلال محاولة إيجاد وضع اجتماعي جديد يسمح بالاستقرار في المدينة بمتغيراتها الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالشروط الأساسية للحياة من منصب شغل ومسكن ومقعد بيداغوجي والرعاية الصحية؛ أي أن المجتمع الجزائري قد قام بمحاولة تأقلم بنائي مع الأوضاع الجديدة التي تمخضت عن حركة العنف والعنف المضاد خلال الفترة (1989 . 2009)، من خلال إعادة بناء أنساقه الاجتماعية بما يتلاءم مع الظروف المفروضة عليه.

إن التغير الاجتماعي حتمية تاريخية، وإن التحول نحو الدولة الحداثية أمر لابد منه في ظل العالم المعاصر، و"الجماعات البشرية وهي تخطو في مسار التغير والتبدل كانت تدرك بحكم تجربتها العملية وتطبيقاتها المختلفة أن العلم والتعليم يحدثان فرقا واضحا في مسار الحياة كالتمايز أو التباين بين الجماعات بين الجماعات البشرية التي تتفاوت في مستويات العلم والتعليم لديها. وعلى هذا الأساس أخذت تعطي اهتماما للعلم والتعليم بالقدر الذي كانت تسمح به إمكانياتها."[10] خاصة بعد ظهور الدولة الحداثية في أوروبا الغربية، وتحديدا بعد نمو الصناعة الأوروبية واتساع سوق العمل الرأسمالي، وضرورة استحداث المدرسة كمؤسسة تنتج يدا عاملة مؤهلة لتغطية هذه السوق الواسعة من اليد العاملة. وفي إطار سعيها الحثيث نحو تحديث المجتمع فإن الجزائر قد اتبعت سياسة تربوية شاملة منذ السنوات الأولى للاستقلال، خاصة إنجازات الدولة في مرحلة السبعينات في عهد التوجه السياسي . الاشتراكي للدولة الجزائرية كخيار أيديولوجي. وما نجم عنه من استراتيجية وطنية لتعميم التعليم والتربية عبر كافة أنحاء مناطق الوطن وعبر كافة الشرائح الاجتماعية (تشييد المدارس الحكومية + مجانية التعليم الجزائري بجميع أطواره + إجبارية التعليم الأساسي الجزائري + اشتراكية التعليم الجزائري + جزأرة التعليم الجزائري). وكنتيجة لهذه السياسة التربوية الاشتراكية تم تعميم التعليم في جميع مناطق الوطن، وتم تشييد المؤسسات التربوية والثقافية في جميع أنحاء الإقليم الجغرافي الجزائري، وكذلك هو الحال في ولاية جيجل. حيث نجد مؤسسات التربية في جميع البلديات والقرى والمداشر التابعة إقليميا لولاية جيجل.

إن التربية (Education) بالمفهوم الحديث، تعني في أوسع معانيها "جميع الموارد التي يوفرها المجتمع لأعضائه، ولاسيما الشباب [...] من أجل تلقينهم القيم، والثقافة، وفي نفس الوقت تنقل المعارف الأساسية من أجل تطوير شخصياتهم. وهذه المهمة . عادة وبدرجات متفاوتة . تقع على عاتقي كل من الأسرة والمدرسة."[11] إن المدرسة والأسرة مؤسستان اجتماعيتان حساستان في العملية التربوية، وإن أي عملية تحوّل تمسّ الأسرة أو المدرسة سوف تؤثر بالضرورة على العملية التربوية بشكل واضح وملموس. لقد تبين لدينا عند تحليل البنية الديموغرافية والاقتصادية للمجتمع الجزائري خلال فترة تزيد عن 20 عاما، أن الأسرة قد تعرضت لهزات بنيوية كبيرة بفعل العنف والعنف والمضاد في المجتمع الجزائري خلال نفس الحقبة التاريخية، وقد اكتشفنا أن الأسرة في المجتمع المحلي لولاية جيجل قد عانت صعوبات اقتصادية واجتماعية بفعل التغيرات البنيوية التي رأيناها على المستوى الديمغرافي من حيث توزيع السكان بين الريف والمدينة، وعلى المستوى الاقتصادي كذلك. وهذه الهزات الاجتماعية التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية سوف يكون لها صدى واضح على النسق التربوي، باعتبار الأسرة أول مؤسسة

اجتماعية ذات اختصاص تربوي. فإذا كانت الأسرة الجزائرية غير مستقرة اجتماعيا واقتصاديا، فإن حالة عدم الاستقرار هذه سوف تتجلى نتائجها . بالدرجة الأولى . على تربية الأولاد وتعليمهم. بعبارة اوضح، إن نزوح عشرات الآلاف من العائلات من موطنهم الأصلي نحو مناطق جديدة بحثا عن الأمن والاستقرار، يعني تأثر مئات الآلاف من الأطفال . الذين يعتبرون رجال المستقبل . بحالة اللا استقرار هذه.

عند الحديث عن عدم استقرار المجتمع ديمغرافيا أو اقتصاديا بسبب تأثيرات ظاهرة العنف والعنف المضاد، لابد أن نشير إلى التأثيرات الجوهرية التي يمكن أن نراها على مستوى النسق التربوي، ذلك أن "التربية عملية اجتماعية مقصودة يمارسها المجتمع من خلال مؤسسات مؤهلة تهدف إلى تنمية استعدادات الأفراد الفطرية على أساس نظرية الحياة التي يؤمن بها."[12] ولابد من توفير المناخ الاجتماعي والاقتصادي الملائم لهذه العملية الاجتماعية الحساسة. إن العملية التربوية / التثقيفية في أبسط تعريفاتها وأكثرها دقة تتجاوز معنى التعليم والتكوين، إنها تحمل في طياتها معنى التنشئة الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية (Socialisation) هي "العملية التي من خلالها يتم إدماج الأفراد في مجتمع ما، من خلال استيعابهم القيم والمعايير والرموز الاجتماعية، وهي تعلم الثقافة بشكل عام، وذلك بفضل الأسرة والمدرسة، ولكن أيضا من خلال اللغة، والبيئة، الخ. إنها تحمل معنى التعلم والتكيف الاجتماعي."[13] إن التنشئة الاجتماعية هي "عملية اجتماعية تشمل حياة الإنسان كلها منذ بداية تخلقه، ويتم من خلالها تنمية استعدادات الفرد الفطرية وتدريبه على تلبية حاجاته وتأهيله للحياة الاجتماعية في ظل ثقافة مجتمع ما."[14] هذا يجعلنا نطرح تساؤلات وإشكاليات كثيرة حول طبيعة واتجاه العملية التربوية والثقافية للأجيال الصاعدة في المجتمع الجزائري، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية غير مستقرة، في ظل مجتمع غير مستقر اجتماعيا، في ظل مجتمع يختزله العنف والعنف المضاد.

إن المدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية حداثية من مؤسسات الدولة الحديثة، هي نواة وبؤرة التربية والتنشئة الاجتماعية في العصر الحديث، إنها المؤسسة الاجتماعية الأكثر أهمية في جميع العمليات التربوية والتعليمية والتثقيفية في المجتمع الحديث. فمن المتفق عليه أن "المدرسة مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع بهدف تأهيل النشء للحياة الاجتماعية من خلال التربية."[15] وعليه فإنها (المدرسة) تمثل الركيزة الأساسية في النسق التربوي الرسمي، باعتبارها تخضع لإشراف ورعاية الدولة بشكل مباشر ورسمي. وليست المدرسة بمنأى عن تيار التغير الاجتماعي الذي يعصف بالمجتمع بفعل العنف والعنف المضاد خلال أزمة العنف التي مرّ بها المجتمع الجزائري، لقد تعرضت لهزات عنيفة يمكن رصدها بوضوح من خلال الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعي الجزائري. إن الواقع الاجتماعي الجزائري يؤكد أن المدرسة الجزائرية تتغير بالموازاة مع التغير الطارئ على البنية الديمغرافية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، من خلال مؤشرات عديدة أهمها الهدر التربوي: التسرب المدرسي والرسوب المدرسي وتهديم وتخريب البنى التربوية القاعدية. علينا أن نتساءل في ظل هذا التغير الاجتماعي الشامل الذي يمر به المجتمع الجزائري عن طبيعة واتجاه التغير التربوي في المؤسسة التربوية الجزائرية. سوف يحاول البحث رصد هذا التغير الاجتماعي على مستوى النسق التربوي الجزائري من خلال المعطيات الميدانية التي تم جمعها بواسطة أدواته، من أجل إعطاء إجابة علمية ومقنعة للتساؤلات التي يثيرها واقع التربية في المجتمع الجزائري.

إن التربية . رغم كونها عملية ثقافية / تعليمية وفق التعريف الذي رأيناه سابقا . فإنها عملية استثمارية اقتصادية شأنها في ذلك شأن باقي العمليات الاستثمارية . المادية، التي تسعى إلى تحقيق منفعة مادية وربح اقتصادي يعود بالربح على الفرد والمجتمع. وعليه فالطرح الاقتصادي للعملية التربوية يرى أن "التربية استثمار إنساني ومادي يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات والأفراد. ولقد كانت التربية دائما مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بخطط الإنماء العام وخطط الإنماء الفرعية المرتبطة مباشرة بمجال معين من مجالات الحياة."[16] وعليه فإن الهدر التربوي الكبير (الرسوب المدرسي + التسرب المدرسي) الناجم عن ذلك التحول الاجتماعي والذي صاحب ظاهرة

التغير الاجتماعي بفعل العنف والعنف المضاد في المجتمع الجزائري خلال الحقبة السابق ذكرها، يعكس مدى فشل العملية التربوية في المجتمع الجزائري. ويتجلى هذا الهدر التربوي من خلال عدة مؤشرات أهمها الرسوب المدرسي، التسرب المدرسي، وكذلك تهديم البنى التربوية القاعدية (المدارس والمنشآت التربوية). إن نظرة فاحصة للواقع التربوي في المجتمع الجزائري خلال مرحلة ما بعد الأزمة الأمنية، يكتشف منذ الوهلة الأولى أن العملية التربوية الجزائرية غير ناجحة وفق المعايير الاقتصادية التي تحتكم إليها العملية التنموية في المجتمع الجزائري.

يعتبر الهدر التربوي بالمعايير الاقتصادية / التربوية مؤشرا هاما من مؤشرا قياس نجاح أو فشل العملية التربوية، فكلما كان الهدر التربوي كبيرا كانت العملية التربوية فاشلة، والعكس صحيح. إن الهدر التربوي "هو حجم الفقد في التعليم نتيجة للرسوب والتسرب. ويؤدي هذا الهدر إلى ضياع وتبديد الجهود المادية والبشرية المخصصة لبرامج الدراسات في أي مرحلة تعليمية."[17] إن التسرب المدرسي هو "ترك التعليم قبل إتمام مرحلته، أو ترك الدارس للبرنامج لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها أو خلال إحدى سنواتها."[18] والتسرب المدرسي هو أحد أهم مؤشرا الهدر التربوي، وهو دليل على ضياع الموارد المادية والبشرية واستنزاف المزيد من الوقت والمال في سبيل تربية وتعليم أجيال المستقبل. فـ"هناك بعض التلاميذ الذين يلتحقون بأية مرحلة تعليمية ولا يستمرون فيها حتى نهايتها، ولقد اتفق على أن كل التلاميذ الذين يتركون مدرستهم قبل نهاية المرحلة يعتبرون متسربين."[19]

إن هذه الظاهرة تتفاقم أكثر في مرحلة التوترات الأمنية والاضطرابات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع خلال مرحلة ما من مراحله، وبشكل خاص عندما يمر المجتمع بحالة عدم اسقرار اجتماعي وركود اقتصادي. وفي مثل حالة المجتمع الجزائري خلال الأزمة الأمنية تتجلى هذه الظاهرة أكثر وتتسع فئة الشرائح التي تمسها، خاصة في المناطق التي تعاني من تأثيرات مباشرة للعنف والعنف المضاد مثل المناطق الريفية والجبلية، حيث تتركز أغلب العمليات العنيفة. فلو نظرنا إلى عدد المؤسسات التربوية التي تم غلقها أو إفراغها من العمال والمؤطرين بسبب وقوعها في دائرة النشاط المسلح، ولو نظرنا إلى المدة الزمنية التي قضاها التلاميذ دون دراسة بسبب أعمال العنف، ولو نظرنا إلى عدد الأفراد الأسرة التربوية الذين تأثروا مباشرة بأزمة العنف، لأدركنا العوامل المنطقية المنطقية للتسرب المدرسي، ولأدركنا العدد الكارثي للأطفال المتسريب من المدرسة الجزائرية خلال حقبة زمنية قصيرة جدا.

أما الرسوب المدرسي فيعني "عدم انتقال المتعلم من صف دراسي إلى صف دراسي أعلى بعد دراسته للبرنامج المخصص للصف الدراسي، الذي هو فيه وعدم قدرته على اجتياز الامتحان النهائي بنجاح."[20] و"يحدث الرسوب وإعادة القيد في السنوات الدراسية، حينما يفشل التلميذ في الوصول إلى المستوى المطلوب لنقله إلى فرقة أخرى مما يترتب عليه بقاء للإعادة في نفس الصف لمراجعة المنهج بأمل الوصول إلى المستوى المطلوب في السنة التالية [...] لأن من رسب عاما زادت عدد السنوات الدراسية لتعليمه مما يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفته."[21] فنظرا لعدم استقرار المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة العصيبة من تاريخ المجتمع الجزائري، ونظرا لعدم استقرار الأسرة في المنزل من جهة أولى والمنظومة التربيوية من جهة ثانية بسبب الأزمة الأمنية والاقتصادية، فإن مردود التلاميذ التحصيلي سوف يتأثر بالضرورة، مما يؤدي إلى رسوب فئات واسعة من الأطفال المتمدرسين، خاصة بسبب عدم كفاية المؤسسات التربوية التي تسمح للأغلبية العظمى بالانتقال من طور تعليمي إلى طور آخر.

ونؤكد في هذا المقام أن الهدر التربوي باعتباره مؤشرا اقتصاديا نقيس من خلاله نجاح العملية التربوية أو فشلها، لا يقتصر معناه على الجانب المادي / المالي في العملية التربوية، بل يتعداه إلى قياس المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع، ويعتبر كذلك مؤشرا هاما نتعرف من خلاله على البنية الثقافية للمجتمع الجزائري. فمن خلال معرفة حجم الهدر التربوي في المجتمع الجزائري خلال مرحلة تاريخية معينة نستطيع تكوين صورة أولية عن المستوى الثقافي والتعليمي للأفراد، والذين يشكلون في نهاية المطاف القوة البشرية / الاقتصادية في أي عملية تنموية.

هذه المؤشرات وغيرها، كلها تتناقض مع الاستراتيجية الاقتصادية . الاستثمارية التي تتبعها الدول الحداثية . الرأسمالية أو الاشتراكية على حد سواء . في مجال التربية والتعليم كنسق اجتماعي فرعي مكمل للأنساق الفرعية الأخرى، ومكون للنسق الكلي. وعليه فإن التحول الاجتماعي الناجم عن أحداث العنف والعنف المضاد في المجتمع الجزائري قد مسّ بنية النسق التربوي بشكل مباشر، مما أثر على وظيفة النسق التربوي بشكل واضح. وتدل الإحصاءات الرسمية التي تعتمد عليها هذه الدراسة، أن المنظومة التربوية تستنزف أموال الدولة دون جدوى، فهناك هدر تربوي، ومع الهدر التربوي، هنالك هدر اقتصادي. إذ "يقبل الفرد على التعليم ويضعه ضمن أولوياته وينفق عليه، لذا فهو يمثل خدمة استهلاكية."[22] أي أن العملية التربوية الرسمية على مستوى المدارس والمؤسسات الاجتماعية الرسمية، هي نشاط اقتصادي خدماتي . استهلاكي.

لكن بالمقابل ليس التعليم (الرسمي بدرجة أولى) مجرد عملية استهلاكية فحسب، بل إنه عملية اقتصادية استثمارية تهدف إلى تحصيل دخل وربح مادي من خلال توظيف رأسمال مادي؛ "أي أن التعليم كلفة كما أن له عائدا، وهذا العائد ليس مقصورا على العائد الاقتصادي أو المرئي فحسب؛ بل إن هناك عوائد أخرى غير مرئية تتمثل في العوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية."[23] إن الهدر التربوي الذي نلاحظه على مستوى النسق التربوي في ولاية جيجل فحسب يجعلنا نجزم أن جهود الدولة الجزائرية التي بذلتها في سبيل تعميم التعليم والتربية لجميع أفرادها من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة، قد ذهبت هباءً منثورا، بسبب أزمة العنف التي عصفت بالمنظومة التربوية ومؤسساتها، خاصة في المناطق الجبلية والريفية حيث كان النشاط المسلح في ذروته.

2 . تداعيات الأزمة الأمنية على قطاع التربية والتعليم:

إن الإحصاءات الرسمية التي بين يدي هذه الدراسة، وإن المعاينة الميدانية للسكان النازحين على مستوى النسق التربوي، تكشفان بوضوح حجم الضرر الذي لحق بالمنظومة التربوية في ولاية جيجل، وتوضحان النتائج الكارثية للعنف والعنف المضاد على النسق التربوية في ولاية جيجل.إن حركة نزوح السكان الواسعة بسبب العنف والعنف المضاد في موطنهم الأصلي، وإن عمليات الحرق والتخريب التي طالت المؤسسات التربوية الواقعة في المناطق الجبلية والريفية، وإن عمليات الاعتقال والاغتيال والتعذيب التي طالت الأسرة التربوية من إداريين وأساتذة وتلاميذ... الخ، كلها قد ساهمت بشكل أو بآخر في تفاقم أزمة النسق التربوي في مرحلة الأزمة وفي مرحلة ما بعد الأزمة. إن النزوح الواسع لعشرات الآلاف من السكان، يعني انتقال مئات الآلاف من التلاميذ من مؤسساتهم التربوية الأصلية إلى مؤسسات جديدة، وعدد كبير منهم سوف يفقد مقعده البيداغوجي بسبب اكتظاظ المؤسسات التربوية التي تستقبل حجما كبيرا من التلاميذ يفوق قدرتها الاستيعابية.

إن هذه الوضعية تخلق أزمة تربوية عويصة، ليس من السهل تجاوزها، من أجل ذلك تلجأ الدولة إلى إيجاد حلول ترقيعية من أجل تفادي المشاكل الاجتماعية الناجمة عن نزوح التلاميذ مع عائلاتهم، وهذا يدفعها نحو حشو الفصول الدراسية بالتلاميذ بما يفوق قدرة المعلم والتلميذ، مما يؤثر سلبا على العملية التعليمية والتعلمية داخل الصف المدرسي. إن هذه الوضعية المزرية التي وجدت المنظوة التربوية نفسها تئن تحت وطأتها نتيجةٌ مباشرة لأزمة العنف والعنف المضاد، والتي سوف تنعكس ليس على النسق التربوي فحسب، بل حتى على مستوى النسق الثقافي في مرحلة ما بعد الأزمة، خاصة عندما ينضج جيل الأزمة ويصل مرحلة القيادة والإنتاج في المستقبل القريب.

تعطينا البيانات الميدانية التي بين أيدينا صورة تقريبية عن النتائج السلبية التي انعكست على البنية التربوية في المجتمع المحلي لولاية جيجل، إنها تكشف إلى حد ما عن طبيعة التغير التربوي الذي طرأ على النسق التربوي في ولاية جيجل، وإن كان هذا الكشف بصورة تقريبية وربما غير دقيقة، لكن على الأقل يبقى قادرا على تقريبنا من فهم واقع هذا التغير واتجاهه، خاصة في ظل غياب الإحصاءات الرسمية والتي بإمكانها إعطاؤنا صورة أكثر دقة.

إن المعطيات الميدانية التي بين يدي البحث تشير بوضوح إلى أن هنالك بعض التغيرات الطارئة على النسق التربوي في ولاية جيجل، هذه التغيرات ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بأزمة العنف التي عصفت بالبلاد طوال عشرين عاما. فالمعاينة الميدانية تكشف لنا بوضوح أن نسبة الأسر النازحة والتي لا تملك أطفالا متمدرسين قبل هجرتها لا يتجاوز 8%، بينما ترتفع نسبتهم بعد النزوح إلى 18%، وإن هذا دليل أولي على أن نسبة الأسر التي لا تملك أولادا متمدرسين قد زادت نسبتها في المجتمع المحلي لولاية جيجل.

ويمكن تبرير هذه الظاهرة في ضوء عدة عوامل أهمها التسرب المدرسي كما سوف نرى فيما يلي. وفي المقابل تشير هذه المعطيات أن نسبة الأسر التي تملك عدد أولاد متمدرسين يساوي خمسة أولا أو أكثر قد تناقص بعد الهجرة من نسبة 37% إلى نسبة 18%، وهذا دليل على أن الأسرة الجزائرية في ولاية جيجل تتجه تدريجيا نحو الأسرة النووية بفعل انكسار البنية التقليدية، والميل أكثر نحو تأسيس أسر قليلة العدد. وفي نفس السياق نجد أن نسبة الأسر التي يتراوح عدد الأولاد المتمدرسين فيها بين طفل واحد وطفلين قد ارتفعت من 12% إلى 37%، وفي نفس الوقت نجد أن نسبة الأسر التي يتراوح عدد الأولاد المتمدرسين فيها بين ثلاثة أطفال وأربعة أطفال قد تناقصت من 37% إلى 27%، وهذا يدل على أن الأسرة الجزائرية تميل نحو تأسيس الأسرة النووية.[24]

تؤكد المعطيات الميدانية التي تم تجميعها عن طريق الاستمارة والمقابلة الشخصية، أن ظاهرة التسرب المدرسي ظاهرة لافتة للانتباه في المجتمع الخاضع للدراسة، حيث توضح هذه المعطيات الميدانية أن ظاهرة التسرب المدرسي قد تفاقمت بشكل ملفت للانتباه بعد هجرة السكان من مواطنهم الأصلية. وتؤكد عينة الدراسة الذين استجوبتهم الدراسة أن نسبة الأسر الجزائرية التي لم يتسرب طفل واحد من المدرسة قبل الهجرة تعادل 32% لتتقلص إلى غاية 11% بعد الهجرة، وهذا يعني أن غالبية الأسر بعد النزوح الواسع نحو المدينة قد عانت من ظاهرة النزوح الريفي، ففي السابق كانت نسبة الأسر التي تعاني من ظاهرة التسرب المدرسي لا تزيد عن 68%، نجدها قد بلغت نسبة 89% بعد الهجرة. وفي المقابل نجد أن نسبة الأسر التي تسرب عدد أولاد يتجاوز الخمسة أولاد قد ارتفعت من 19% إلى 32%، وهذا يدل بوضوح على أن ظاهرة التسرب قد مست فئة واسعة من أولاد الأسر التي هاجرت بفعل أزمة الأمن، من حيث كونها قد مست شملت عددا معتبرا من الأولاد يساوي أو يفوق الخمسة في ثلث الأسر التي نزحت من الريف نحو المدينة. وكذلك الحال بالنسبة للأسر التي يتراوح عدد الأطفال المتسربين فيها بين ثلاثة أطفال وأربعة أطفال والأسر التي يتراوح عدد الأطفال المتسربين فيها بين طفل واحد وطفلين، وهذا يعني أن الظاهرة قد مست فئة كبير من أفراد المجتمع في ولاية جيجل بسب ظاهرة العنف والعنف المضاد الذي أدى إلى نزوح أعداد مهولة من السكان نحو المدينة.[25]

ويؤكد 37% من المبحوثين الذي استجوبتهم الدراسة أن أولادهم عانوا من مشاكل تتعلق بدراستهم قبل الهجرة، بينما يؤكد 63% منهم أن أولادهم لم يكونوا يواجهون صعوبات ومشاكل تتعلق بتمدرسهم قبل هجرتهم ونزوحهم من موطنهم الأصلي، في مقابل ذلك يؤكد 48% منهم أن أولادهم المتمدرسون يواجهون صعوبات تتعلق بالدراسة بعد هجرتهم، و52% منهم ينفون وجود مشاكل مدرسية بالنسبة لأبنائهم بعد الهجرة. هذه النسب المئوية تؤكد أن المشاكل المدرسية التي يواجهها أبناء السكان النازحين قد زادت عما هي عليه قبل نزوحهم من مواطنهم الأصلية، حيث زادت نسبة الذين يعانون مشاكل وصعوبات تجاه تمدرس أبنائهم بعد نزوحهم نحو المدينة من 37% إلى 48%.[26] وتتمثل هذه الصعوبات أساسا في موقع المدرسة من مقرّ السّكنى خاصة بالنسبة لتلاميذ الطور الابتدائي، وحجم الصف الدراسي، وصعوبة التأقلم مع البيئة المدرسية الجديدة، وقبل ذلك صعوبة إدماج المتمدرسين في مؤسسات تربوية جديدة بعد أن فقدوا مقاعدهم البيداغوجية القديمة، ونقص التأطير في بعض المدارس وبخاصة في اللغات الأجنبية... الخ.

وهنا نجد أن نسبة الأسر التي غيّر الأولاد المتمدرسون مؤسساتهم التربوية قد بلغ 27% فقط قبل الهجرة في مقابل 73% لم يغيّر الأولاد المتمدرسون مؤسساتهم التربوية، بينما نجد أن نسبة الأسر التي غيّر الأولاد المتمدرسون مؤسساتهم التربوية قد بلغ 88% بعد الهجرة في مقابل 12% فقط لم يغيّر الأولاد المتمدرسون مؤسساتهم التربوية. وهذه المعطيات تعطينا صورة واضحة عن مدى حجم الأولاد المتمدرسين الذين تعرضوا لاضطرابات تربوية في مسارهم الدراسي، وهذا الاضطراب من شأنه أن يؤثر في حياتهم التربوية والتعليمية ومن شأنه التأثير سلبا على مردودهم الدراسي وغالبا ما يؤدي إلى الرسوب المدرسي وحتى التسرب المدرسي.

وفي نفس السياق يؤكد يؤكد 47% من المبحوثين الذي استجوبتهم الدراسة أن موقع المدرسة قريب من مقر سكناهم قبل الهجرة، في مقابل 62% يؤكدون أن موقع المدرسة قريب من مقر سكناهم بعد الهجرة، ويؤكد 29% من المبحوثين الذي استجوبتهم الدراسة أن موقع المدرسة متوسط البعد عن مقر سكناهم قبل الهجرة، في مقابل 20% يؤكدون أن موقع المدرسة متوسط البعد عن مقر سكناهم بعد الهجرة، ويؤكد 24% من المبحوثين الذي استجوبتهم الدراسة أن موقع المدرسة بعيد عن مقر سكناهم قبل الهجرة، في مقابل 18% يؤكدون أن موقع المدرسة بعيد عن مقر سكناهم بعد الهجرة.[27] ويمكننا في ضوء بعض النتائج التي توصل إليها التحليل السوسيولوجي للمعطيات الميدانية، أن نقدم قراءة سوسيولوجية لاتجاه حركة الهجرة السكانية ومدى إمكانية عودتهم إلى موطنهم الأصلي، يمكننا في ضوئها قياس احتمال عودتهم. إن هذه النتائج تؤكد أن بعض الظروف التربوية قد تحسنت بعد نزوح السكان من موطنهم الأصلي، مثل قضية قرب المؤسسة التربوية من مقر السكنى، فقد انخفضت نسبة المشاكل المتعلقة ببعد المؤسسة التربوية عن مقر السكنى بالنسبة للتلاميذ، وهذا ما يؤكد أن هذه العائلات التي نزحت من موطنها الأصلي تبحث عن ظروف معيشية أفضل، خاصة على مستوى تعليم وتربية الأطفال، وهذا ما يترجمه موقع المسكن عن مقر المؤسسات التربوية.

إن هذه النتائج الميدانية تكشف لنا مدى صعوبة عودة هؤلاء النازحين نحو مواطنهم الأصلية بعد استتباب الأمن فيها، بسبب المشاكل التي سوف يواجهونها فيما يخص تمدرس أبنائهم، وهذا ما يجعل إمكانية عودتهم ضئيلا جدا، في ظل المشاكل التي يعاني منها الريف في المنطقة الأصلية التي جاؤوا منها. خاصة وأن أبناءهم قد قاموا بربط علاقات اجتماعية جديدة على مستوى أصدقاء الشارع وأصدقاء وزملاء الدراسة، وليس من السهل عليهم التخلي عن هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة من أجل العودة إلى مواطنهم الأصلية، وغالبا ما يؤكد المبحوثون أن لأولادهم دخل مباشر في عدم عودتهم إلى مقرات سكناهم الأصلية، وغالبا ما يعللون هذا بالصداقات الجديدة التي ربطها أبناؤهم بعد الهجرة، وهنالك فئة واسعة منهم وُلدت بعد الهجرة، مما يعني أن المدينة بالنسبة إليهم هي موطنهم الأصلي وليس من السهل عليهم تتغييرها نحو بيئة ريفية غريبة بالنسبة لثقافتهم التي ألفوها.

يوضّح الجدول التفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (1992 . 2010)، أن عدد المؤسسات التربوية التي تم غلقها خلال هذه الفترة قد بلغ 72 مؤسسة تربوية على مستوى ولاية جيجل.[28] وهو عدد كبير يوضح حجم الخسائر المادية التي ألحقتها الأزمة الأمنية بالقطاع التربوي في الولاية. ويوضح كذلك حجم الخسائر المادية اللازمة لإعادة هيكلة قطاع التربية في ولاية جيجل. فليس من السهل بما كان على أي دولة مهما كانت إمكاناتها الاقتصادية أن تتحمل هذه الخسائر المادية، بغض النظر عن المشاكل المترتبة عن غلق 72 مؤسسة تربوية خاصة بالطور الإبتدائي، في ولاية بلغ عدد المؤسسات التربوية الإبتدائية التابعة لها 372 مؤسسة تعليم ابتدائي، أي بنسبة قدرها 19.35%، على اعتبار أن جميع المؤسسات التي تم غلقها هي مدارس خاصة بطور التعليم الإبتدائي.

إن هذه النسبة تعني أن خمس الإمكانات المادية التي خصصتها الدولة للتربية والتعليم في مرحلة الإبتدائي قد تم هدرها عن طريق التخريب والحرق، وهذا ما يعني إرهاق كاهل الدولة الجزائرية في النفقات العمومية المهدورة.

وبعملية حسابية بسيطة، في حالة لو تم إعادة هذه المؤسسات إلى الخدمة من جديد فسوف يصبح عدد المؤسسات التربوية الإبتدائية في ولاية جيجل 444 مؤسسة (372 + 72 = 444). وهذا ما سوف يساهم بشكل كبير في تخفيف الضغط من حيث عدد التلاميذ في الفصل، وعدد الأفواج التي تتداول على نفس الحجرة. مما يعني ببساطة تحقيق الظروف التربوية المناسبة من أجل عملية تعليمية تعلّمية أكثر نجاعة. وعلى العكس من ذلك فإن "كبر حجم الصف الناجم عن زيادة عدد الطلبة ومحدودية الأبنية والقاعات والصفوف الدراسية لا يسمح بتكوين العلاقة التربوية والعلمية والإنسانية بين الطلبة والمدرسين."[29] فكلما كبر حجم الصف الدراسي انعكس ذلك سلبا على المنظومة التربوية من عدة أوجه.

يوضح الجدول الخاص بتكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب البلديات، أن نسب المؤسسات التربوية التي تم غلقها (خروجها من الخدمة) تتفاوت بين مختلف البلديات التابعة لولاية جيجل. حيث بلغ إجمالي البلديات التي تم غلق مؤسسات تربوية تابعة لحيزها الجغرافي 18 بلدية من أصل 28 بلدية؛ أي بنسة قدرها 64.29%، مما يعني أن الغالبية العظمى من بلديات الولاية قد تأثرت المؤسسات التربوية التابعة لها . جغرافيا وإداريا . بظاهرة العنف والعنف المضاد خلال الفترة الممتدة بين 1989 . 2009.[30] وفوق ذلك نلاحظ أن أغلب هذه المدارس التي تم غلقها بسب أزمة العنف والعنف المضاد تقع في بلديات ذات تضاريس جبلية / ريفية، مثل بلدية تاكسنة والميلية وزيامة المنصورية والعوانة وسلمى بن زيادة... الخ، وحتى المدارس التي تقع في بلديات تضاريسها سهلية أو تقع على الشريط الساحلي فإن المدارس التابعة لها والتي تم إخراجها من الخدمة تقع في مناطق جبلية ونائية تابعة للبلدية إداريا فقط، مثل بلدية القنار التي تم غلق مؤسسة تربوية واحدة فيها تقع في منطقة جبلية، ومثل بلدية الشقفة كذلك.

وتؤكد المعطيات الميدانية أن نسبة 91.67% من المؤسسات التربوية المغلقة (66 مدرسة ابتدائية) تقع في مناطق جبلية، وإجمالي الحجرات الدراسية فيها هو 240 حجرة؛ أي بنسبة 92.31% من إجمالي الحجرات التي تم الاستغناء عن خدماتها، في مقابل 8.33% فقط من المؤسسات التربوية المغلقة (6 مدارس ابتدائية) تقع في مناطق سهلية، بعدد إجمال للحجرات الدراسية فيها 20 حجرة؛ أي بنسبة 7.69% فقط.[31] إن هذه الحقائق الموضوعية توضح لنا حجم الدمار والهدر التربوي الذي مس النسق التربوي في ولاية جيجل، وتؤكد لنا بالدليل القاطع على أن أزمة العنف والعنف المضاد في المجتمع الجزائري قد مسّت بشكل خاص النسق التربوي في المجتمع الريفي.

ويوضح الجدول الخاص بتكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب سبب الغلق، أن عدد المدارس التي تم غلقها بسبب الأوضاع الأمنية يساوي 70 مؤسسة أي بنسبة 97.22% من إجمالي المؤسسات التربوية الإبتدائية المغلقة التي بلغ عددها 72 مؤسسة تربوية إبتدائية. حيث بلغ عدد المؤسسات التربوية الإبتدائية التي تم غلقها لأسباب غير أمنية مدرستان اثنتان فقط، الأولى تم غلقها لعدم صلاحية المدرسة بسبب سوء إنجازها، والثانية تم غلقها بسبب وقوعها في وسط سد تابلوط في بلدية بني ياجيس. وهذا يعني أن الأزمة الأمنية؛ أي أزمة العنف والعنف المضاد في ولاية جيجل خلال الفترة 1989 . 2009، قد أثرت في إحداث تغييرات هامة على المستوى. ولو تصفحنا الجدول الخاص بتكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب سبب الغلق، لوجدنا أن الأسباب الأمنية تتمثل أساسا في: هجرة السكان، الظروف الأمنية وهجرة السكان، تخريب وحرق المؤسسة، عدم وجود التلاميذ، نقص التلاميذ، حسب التصنيف الرسمي لمديرية التربية لولاية جيجل.[32] حيث أن هذه الأسباب كلها تتعلق بظاهرة العنف والعنف المضاد بطريقة مباشرة وغير مباشرة. مثلا يُعتبر: تخريب وحرق المؤسسة، سببا مباشرا. ونلاحظ أن عدد المؤسسات التربوية الإبتدائية التي تم حرقها وتخريبها قد بلغ 15 مؤسسة؛ بنسبة قدرها 20.83% من إجمالي

المؤسسات التربوية الإبتدائية التي تم غلقها، وهي نسبة معتبرة جدا بالمقارنة مع عدد المؤسسات الإجمالية التابعة لولاية جيجل.

تتجلى أزمة العنف على النسق التربوي بوضوح من خلال توزيع التلاميذ على المؤسسات التربوية بين مختلف البلديات التابعة إداريا لولاية جيجل، حيث نلاحظ أن هنالك اكتظاظا في بعض المناطق في مقابل نقص فادح في مناطق أخرى، وهذا ما يخلق أزمة تربوية حقيقية، نستطيع من خلال دراستها وتحليلها فهم واستيعاب تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي والرسوب المدرسي، ونستطيع من خلالها كذلك التنبؤ باتجاه التغير الاجتماعي على مستوى النسق التربوي في المجتمع الجزائري. توضح الجداول التكرارية لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (1990 . 2010)، أن هنالك تفاوتا بين مختلف البلديات من حيث أعداد التلاميذ الذين تستقطبهم المؤسسات التربوية في كل بلدية، وأن هنالك تفاوتا بينها في عدد المؤسسات التربوية زيادة ونقصانا، حسب الموقع الجغرافي للبلدية من ناحية كونها منطقة جبلية أو سهلية ومن حيث كونها منطقة ريفية أو حضرية.

حيث نلاحظ من خلال هذه الجداول الإحصائية الرسمية في الملاحق أن هنالك اكتظاظا في المؤسسات التربوية الواقعة في البلديات السهلية وفي التجمعات السكانية الرئيسية، خاصة في المدن الكبرى مثل مدينة جيجل والطاهير والميلية، في مقابل ذلك نلاحظ تناقصا واضحا في عدد المؤسسات التربوية وفي أعداد التلاميذ في المناطق الريفية والجبلية، خاصة تلك المناطق التي رأينا أنها أُفرغت بشكل كبير من السكان بسبب أزمة العنف، مثل بلدية إراقن وسلمى بن زيادة وبوراوي بلهادف وتاكسنة وجيملة... الخ، وتتضح هذه الزيادة والنقصان بشكل واضح في الفترة الممتدة بين 1992 . 2000؛ أي خلال الفترة التي عرفت فيها أزمة العنف أوجها وقمة ذروتها.[33]

خاتمة:

إن هذا الطور على مستوى هياكل ومؤسسات التعليم والتربية في ولاية جيجل يتناسب طردا مع نمو وتطور السكان حسب البلديات وحسب موقعها الجغرافي، حيث أن زيادة الكثافة الفيزيقية في بعض المناطق دون غيرها ونقصان الكثافة الفيزيقية في مناطق أخرى، يصاحبه زيادة أو نقصان في عدد المؤسسات التربوي وفي أعداد التلاميذ بشكل واضح جدا. وهذه الظاهرة دليل واضح على أن هنالك تغيرا اجتماعيا على المستوى التربوي والثقافي مصاحب وموازي للتغير الاجتماعي على المستوى الديمغرافي كما رأينا فيما سبق، وليس غريبا أن يكون هنالك تغير تربوي بين مختلف المناطق على أساس اعتبارات جغرافية (ريفية / جبلية) بسبب أزمة العنف والعنف المضاد في المجتمع الجزائري. إن هذه المعطيات الميدانية المستقاة من واقع المجتمع المحلي في ولاية جيجل تؤكد بوضوح أن هنالك تحولا بنيويا على مستوى النسق التربوي في المجتمع الجزائري، أهم مظاهره زيادة عدد الأطفال المتسربين من المدرسة الجزائرية خلال حقبة تاريخية قصيرة، مما يعني حدوث خلل واضح في بنية النسق التربوي والثقافي، تبدأ آثاره في الظهور في مرحلة لاحقة من مراحل المجتمع الجزائري، وتمتد تأثيراته لتشمل النسق الاقتصادي الجزائري، على مستوى سوق العمل من حيث مستوى تأهيل وتكوين اليد العاملة الجزائرية، هذا بغض النظر عن الآثار المباشرة التي تتمثل بالدرجة الأولى في الهدر التربوي والاقتصادي الناجمين عن أزمة النزوح الريفي نحو المدينة.

الملاحق :

1 . الجدول الإجمالي لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم الابتدائي حسب البلديات في ولاية جيجل (1990 . 2010).

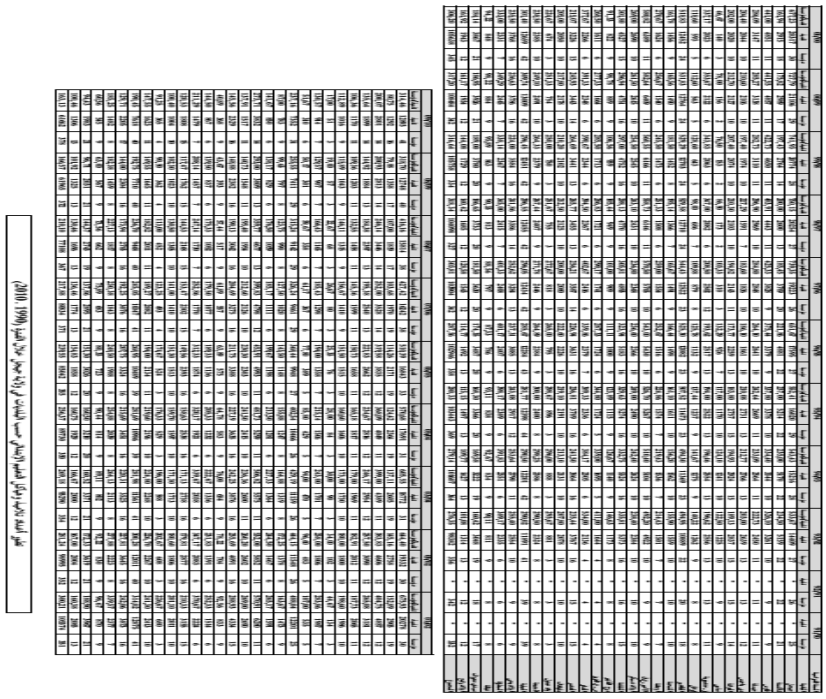

2 . الجدول الإجمالي لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم المتوسط حسب البلديات في ولاية جيجل (1990 . 2010).

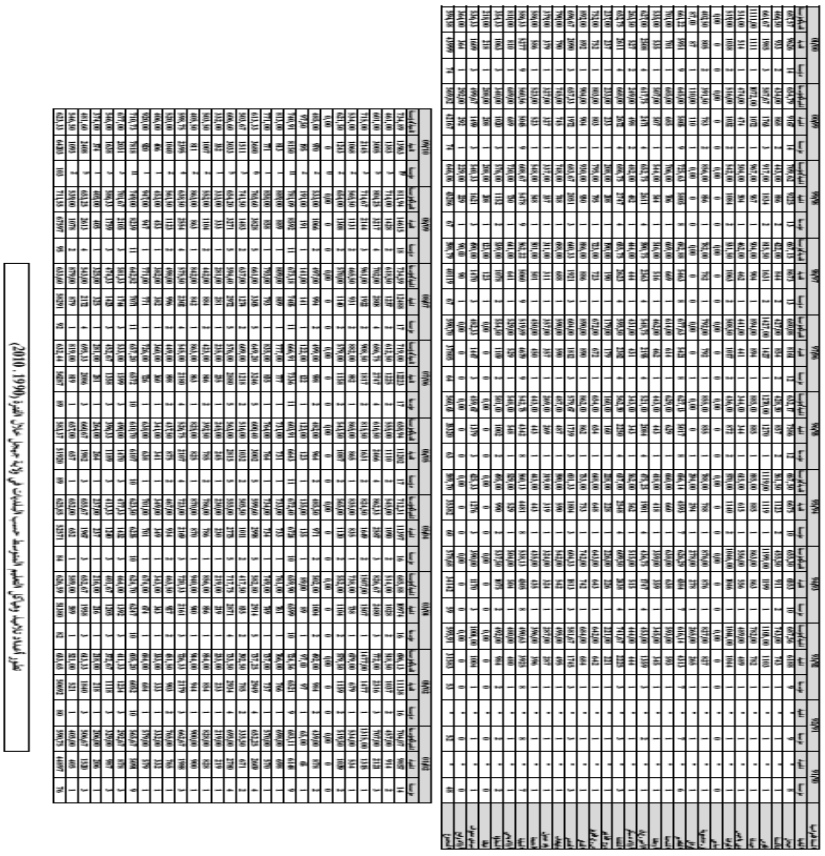

3 . الجدول الإجمالي لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم الثانوي حسب البلديات في ولاية جيجل (1990 . 2010).

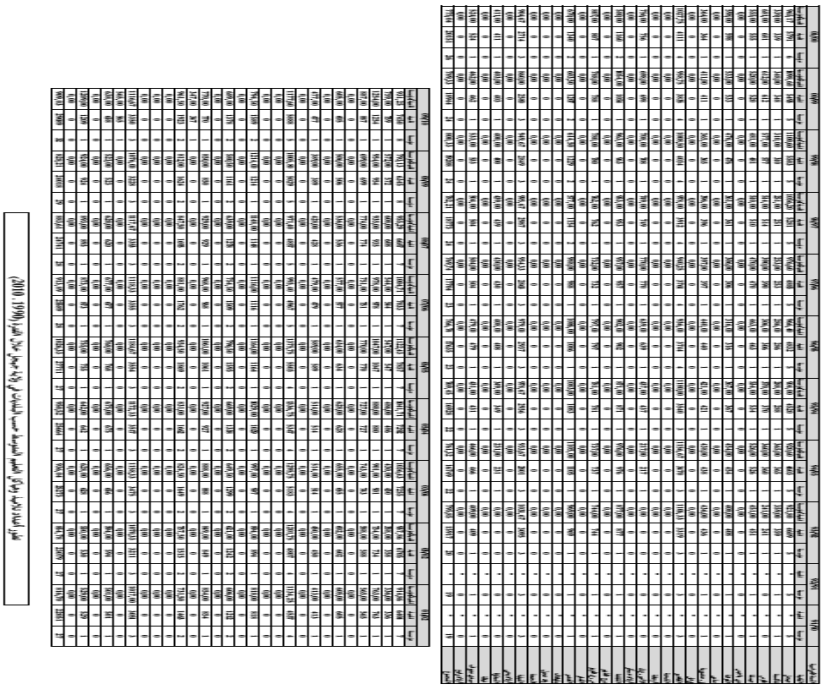

4 . الجدول التفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل (1992 . 2010).

البلدية	إسم المؤسسة	حجرات الدرس	سنة الغلق	سبب الغلق	البلدية	إسم المؤسسة	حجرات الدرس	سنة الغلق	سبب الغلق
جيجل	سليمون أحمد – الطوافرة	5	1995	هجرة السكان	قاوس	مدرسة مرشيلة	3	1995	هجرة السكان
	نواي محمد – الطوالية	3	1993	هجرة السكان		زيغة الطاهر – جبرة	3	2003	نقص التلاميذ
	شيوط بوجمعة	3	2007	نقص التلاميذ	مجموع البلدية	2	6		
	طالبي عمار سفلاطو	3	2009	نقص التلاميذ	بن ياجيس	بوالعايم السعيد – بوالشقايف	3	1997	هجرة السكان
مجموع البلدية	4	14				أولاد طاهر	5	1997	هجرة السكان
العوانة	بعوش عمر – موقوفة	4	1995	الظروف الأمنية وهجرة السكان		قحام بلقاسم – بني فرح	4	1996	هجرة السكان
	حاروش فرحات – الحوريش	3	1995	الظروف الأمنية وهجرة السكان		درويش رابح	4	2010	وقوع المدرسة تداخل سد تابلوط
	قواط محمد الصالح – المرج	4	1997	هجرة السكان	مجموع البلدية	4	16		
	بوعمية فرحات – سوق العوانة	3	1996	هجرة السكان	وجانة	بن شعبان عمار – 11أبرهاء	5	1995	هجرة السكان
	شرايطية علاوة – قاع الجبل	4	1996	هجرة السكان	مجموع البلدية	1	5		
	دياب محمد – عين أدفال	4	2006	عدم وجود التلاميذ	أولاد عسكر	زكري السعيد – جعونة	2	2004	عدم وجود التلاميذ
	بوزمادة بوعلام – بني سكفال	3	2006	عدم وجود التلاميذ	مجموع البلدية	1	2		
مجموع البلدية	7	25			القنار نشفي	رأس آزرو	3	1996	هجرة السكان
سلمى	بن حبلص مسعود – سطارة	5	1996	عدم وجود التلاميذ	مجموع البلدية	1	3		
	بلعرج مسعود – تيفريوان	3	1995	عدم وجود التلاميذ	الشحنة	هزيلي الطيب – أم توسان	3	1996	هجرة السكان
	بوغلو محمد – الشمة	3	1995	تخريب وحرق المؤسسة		عريبد رابح – بوبازوز	4	1996	هجرة السكان
	قرين السعدي – القوية	3	1995	تخريب وحرق المؤسسة		شلاغمية أحمد – تيملوكة	2	2002	عدم وجود تلاميذ
	كسير عمران	2	1995	تخريب وحرق المؤسسة	مجموع البلدية	3	9		
	بوغرة محمد الشريف – فج الريح	5	1996	تخريب وحرق المؤسسة	الشقفة	ورتان	2	2000	عدم وجود التلاميذ
مجموع البلدية	6	21			مجموع البلدية	1	2		
زيامة منصورية	حيش محمد – تابيرت	3	1996	تخريب وحرق المؤسسة	برج الطهر	الإخوة عن	2	2010	نقص التلاميذ
	فتوح العربي – أقازنو	4	1996	تخريب وحرق المؤسسة	مجموع البلدية	1	2		
	عياد السعيد – أولاد علي	3	1997	تخريب وحرق المؤسسة	العنصر	دقداق الطاهر – الطهر	5	1994	هجرة السكان
	بوطارقة العربي – الرمان	4	1997	تخريب وحرق المؤسسة		بوصة رابح – الحدرية	3	1993	هجرة السكان
	بولوح اعمر – الحامة	6	1997	تخريب وحرق المؤسسة		داودات أحمد – تاسيلات	3	1995	هجرة السكان
	قاصد عاشور – الساحل	5	1997	تخريب وحرق المؤسسة		مريومة رابح – تايلمام	5	2006	عدم وجود التلاميذ
	كريبع عمر – بير غزالة	4	1997	تخريب وحرق المؤسسة		لحضري بوجمعة	6	2006	عدم وجود التلاميذ
	بومراو	3	1997	تخريب وحرق المؤسسة	مجموع البلدية	5	22		
مجموع البلدية	8	32			الميلية	عبادة عبد العزيز – بني فرقان	5	1994	هجرة السكان
إراقن	حنتوت عاشور – القندولة	4	1997	تخريب وحرق المؤسسة		عريبط أحسن – الخناق	3	1993	هجرة السكان
	درويش مختار – القروة	3	1998	تخريب وحرق المؤسسة		بوعدل السعيد – بوالنهار	3	1995	هجرة السكان
	العياسي صالح – تيغلادن	3	1997	تخريب وحرق المؤسسة		زغمار عمار – عميرة	3	2000	عدم وجود التلاميذ
مجموع البلدية	3	10				بوجحدار علي – بوبازيل	3	1995	هجرة السكان
تاكسنة	بوتاغة بوجمعة – المرجة	3	1997	هجرة السكان		لبلوم أحمد – بني مجدوب	3	2002	عدم وجود التلاميذ
	بن يحمة محمود – مورغان	7	1997	هجرة السكان		لعور مسعود – بني بوبريح	2	2004	عدم وجود التلاميذ
	بوحاجة مسعود – أسلايو	5	1997	هجرة السكان		غرغوز عبد الرحمان – مشاط	3	2006	عدم وجود التلاميذ
	شويعل علي – الحوض	3	1996	هجرة السكان		قعوير رابح	3	2007	عدم وجود التلاميذ
	ذحمن حسين – بوغلف	6	1997	هجرة السكان		جبة الطيب	3	2007	عدم وجود التلاميذ
	الإخوة فاقة – الخناق	6	1996	هجرة السكان	مجموع البلدية	10	31		
	أبركان الهاشمي – المرج	4	2006	عدم وجود التلاميذ	سيدي معروف	شلوق محمد ساسان	2	2004	عدم وجود التلاميذ
	بوسري محمد	4	2007	عدم وجود التلاميذ		بوشمال الصيفي-ميركان	2	2007	عدم وجود التلاميذ
	زين الدين مسعود	4	2007	عدم وجود التلاميذ		بوالقارة أحمد- أميس	3	2007	عدم وجود التلاميذ
	الإخوة روبيح	4	2009	عدم وجود التلاميذ	مجموع البلدية	3	7		
	بوثابت أحمد	5	2009	عدم وجود التلاميذ	أولاد رابح	محمد بوقطوش – بوطويل	2	2002	عدم صلاحية المدرسة
مجموع البلدية	11	51			مجموع البلدية	1	2		

جدول تفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (1992 . 2010)

البلدية	مؤسسات مغلقة	%	حجرات الدرس	%	المنطقة	المؤسسات	%	الحجرات	%
أولاد رابح	1	1,39%	2	0,77%	مناطق جبلية	66	91,67%	240	92,31%
العوانة	7	9,72%	25	9,62%					
سلمى	6	8,33%	21	8,08%					
زيامة منصورية	8	11,11%	32	12,31%					
إراقن	3	4,17%	10	3,85%					
تاكسنة	11	15,28%	51	19,62%					
سيدي معروف	3	4,17%	7	2,69%					
بن ياجيس	4	5,56%	16	6,15%					
وجانة	1	1,39%	5	1,92%					
أولاد عسكر	1	1,39%	2	0,77%					
القنار نشفي	1	1,39%	3	1,15%					
النحنة	3	4,17%	9	3,46%					
النقفة	1	1,39%	2	0,77%					
برج الظهر	1	1,39%	2	0,77%					
العنصر	5	6,94%	22	8,46%					
الميلية	10	13,89%	31	11,92%					
جيجل	4	5,56%	14	5,38%	مناطق سهلية	6	8,33%	20	7,69%
قاوس	2	2,78%	6	2,31%					
المجموع	72	100%	260	100%	المجموع	72	100%	260	100%

جدول تكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب تضاريس المنطقة (جبلية / سهلية)

سبب الغلق	التكرار	%	سبب الغلق	التكرار	%
هجرة السكان	26	36,11%	أمنية + هجرة الـ	70	97,22%
الظروف الأمنية وهجرة	2	2,78%			
تخريب وحرق المؤسسة	15	20,83%			
عدم وجود التلاميذ	23	31,94%			
نقص التلاميذ	4	5,56%			
عدم صلاحية المدرسة	1	1,39%	أسباب أخرى	2	2,78%
وقوع المدرسة وسط	1	1,39%			
المجموع	72	100%	المجموع	72	100%

جدول تكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب سبب الغ

تاريخ الغلق	التكرار	%
1992 – 2000	47	65,28%
2000 – 2010	25	34,72%
المجموع	72	100%

جدول تكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب الفترة الزمنية

البلدية	تكرار المؤسسات	%	تكرار الحجرات	%
جيجل	4	5,56%	14	5,38%
العوانة	7	9,72%	25	9,62%
سلمى	6	8,33%	21	8,08%
زيامة منصورية	8	11,11%	32	12,31%
إراقن	3	4,17%	10	3,85%
تاكسنة	11	15,28%	51	19,62%
قاوس	2	2,78%	6	2,31%
بن ياجيس	4	5,56%	16	6,15%
وجانة	1	1,39%	5	1,92%
أولاد عسكر	1	1,39%	2	0,77%
القنار نشفي	1	1,39%	3	1,15%
النحنة	3	4,17%	9	3,46%
النقفة	1	1,39%	2	0,77%
برج الظهر	1	1,39%	2	0,77%
العنصر	5	6,94%	22	8,46%
الميلية	10	13,89%	31	11,92%
سيدي معروف	3	4,17%	7	2,69%
أولاد رابح	1	1,39%	2	0,77%
المجموع	72	100%	260	100%

جدول تكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب البلديا

هوامش وإحالات:

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة السادسة، 1998، ص190.

[2] مجموعة مؤلفين: المرجع في مبادئ التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، دون طبعة، دون سنة، ص243.

[3] Mostefa BOUTEFNOUCHET: LA SOCIETE ALGERIENNE EN TRANSITION, Office des Publication Universitaire, Alger, 2004, p60.

[4] Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, 8ème édition, EDITION DALLOZ, Paris, 2004, p295.

[5] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجداول التفصيلية للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة، الجدول التكراري لعدد أفراد الأسرة قبل وبعد الهجرة.

[6] سميرة أحمد السيد: الأسس الاجتماعية للتربية (في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية)، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص64.

[7] Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, OP, CIT, p411.

[8] لوجلي صالح الزوي: علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 2002، ص31.

[9] المرجع نفسه، ص30.

[10] مجموعة مؤلفين: المرجع في مبادئ التربية، مرجع سابق، ص244.

[11] Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, OP, CIT, pp140, 141.

[12] مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، دون طبعة، 2006، ص140.

[13] Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, OP, CIT, p374.

[14] مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مرجع سابق، ص12.

[15] المرجع نفسه، ص140.

[16] مجموعة مؤلفين: المرجع في مبادئ التربية، مرجع سابق، ص243.

[17] حسن شحاتة، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، عربي . إنجليزي، إنجليزي . عربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص324.

[18] المرجع نفسه، ص102.

[19] فاروق عبده فلية: اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص246.

[20] حسن شحاتة، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، مرجع سابق، ص189.

[21] فاروق عبده فلية: اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)، مرجع سابق، ص246.

[22] المرجع نفسه، ص158.

[23] المرجع نفسه، ص162.

[24] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجداول التفصيلية للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة، جدول تكراري لعدد الأولاد المتمدرسين قبل وبعد الهجرة.

[25] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجداول التفصيلية للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة، جدول تكراري لعدد الأولاد المتسربين قبل وبعد الهجرة.

[26] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجداول التفصيلية للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة، الجدول التكراري لمشاكل الأولاد المتمدرسين قبل وبعد الهجرة.

[27] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجداول التفصيلية للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة، الجدول التكراري لموقع المؤسسة بالتربوية النسبة لمقر السكن قبل وبعد الهجرة.

[28] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجدول التفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل (1992 . 2010).

[29] إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع التربوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص168.

[30] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجدول التفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل (1992 . 2010).

[31] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجدول التفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل (1992 . 2010)، جدول تكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب تضاريس المنطقة (جبلية / سهلية).

[32] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجدول التفصيلي للمؤسسات التربوية المغلقة حسب البلديات في ولاية جيجل (1992 . 2010)، جدول تكرار ونسبة المؤسسات المغلقة حسب سبب الغلق.

[33] لمزيد من الاطلاع ينظر: ملحق الجداول الإحصائية، الجدول التكراري لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم الإبتدائي حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (1990 . 2010)، الجدول التكراري لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم المتوسط حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (1990 . 2010)، الجدول التكراري لتطور أعداد تلاميذ وهياكل التعليم الثانوي حسب البلديات في ولاية جيجل خلال الفترة (1990 . 2010).